أ.النوي بالطاهر

المركز الجامعي بالوادي

العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية ودورها في تنمية المجتمع

ملخص :

إن المسألة الأساسية بالنسبة للجامعة، تتمثل في تفاعلها وانخراطها بعمق في شؤون المجتمع وتزويده بالإطارات المؤهلة القادرة على تنميته وتطويره.

ن تنمية مجتمعنا وتطوره مشروط بتقدم العلوم الاجتماعية، فهو لا يستطيع التحكم في سيرورته دون جهد في التفكير حول حقيقته الخاصة، ومستويات بنائه المختلفة. ولا يمكن له التقدم دون تنمية كفاءاته المحلية

وفي هذا الإطار تلعب العلوم الاجتماعية دورا مهما في تحليل الشروط التي يمر عبرها المجتمع الجزائري ، حيث تبنى وتتركب هذه العلوم حول ضرورة التفكير النقدي للمجتمع، بالتركيز على العلاقات الاجتماعية وكشف الحقائق في إطار تركيبات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، سياسية.... قصد المساهمة في تطوير طرق التفكير وتغيير نوع العلاقات القائمة لمسايرة الوقائع من خلال الممارسات اليومية للمواطن

Résumé:

La question clé pour l'Université, est la profondeur d'interaction et d'implication dans les affaires communautaires et de fournir des pneus de qualification sont capables de développer et développées.

Le développement de notre société et son développement conditionnelle sur les progrès de la science sociale, il ne peut pas contrôler ce qui arrive sans l'effort de réflexion sur sa propre réalité, et les différents niveaux de la construction. Et ne peut pas progresser sans le développement des compétences locales

Dans ce contexte, les sciences sociales jouent un rôle important dans l'analyse des conditions qui traverse la société algérienne, où ces sciences sont construit et composé sur la nécessité d'une pensée critique à la communauté, en se concentrant sur les relations sociales et de découvrir les faits dans le contexte de combinaisons sociales, économiques, culturelles, religieuses, politiques, ... Afin de contribuer au développement de modes de pensée et changer le type de relations pour faire face à des faits à travers les pratiques quotidiennes des citoyens.

مقدمة :

إن تنمية مجتمعنا وتطوره مشروط بتقدم العلوم الاجتماعية. فهو لا يستطيع التحكم في سيرورته دون جهد في التفكير حول حقيقته الخاصة، ومستويات بنائه المختلفة. لا يمكن له التقدم دون تنمية كفاءاته المحلية، فهو ليس مجالا لتجارب النظريات التنموية والنماذج الجاهزة انطلاقا من فكرة العالمية، وإنما تحتم ضرورة التلازم بين المعرفة والواقع أن تكون العلوم الاجتماعية على اختلاف تفرعاتها نتاجا للمجتمع الذي تنتمي إليه في فترة زمنية، وظروف خاصة من خلال إقامة علاقة بين المتغيرات الأكاديمية والتغيرات الاجتماعية حسب اختلاف التكوينات ونظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وأشكال علاقات الإنتاج.

وفي هذا الإطار تلعب العلوم الاجتماعية دورا مهما في تحليل الشروط التي يمر عبرها المجتمع الجزائري بمظاهر الأزمة، والتي ترتبط من خلالها بمختلف الشركاء الدوليين، حيث تبنى وتتركب هذه العلوم حول ضرورة التفكير النقدي للمجتمع حول نفسه وممارساته في فترات زمنية معينة بمختلف الطرق الممكنة، خاصة في أولى مظاهر التحولات النظرية التي يعرفها انطلاقا من التحولات البنائية، فالعلوم الاجتماعية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى للقيام بدور اجتماعي أكثر أهمية في إطار هذه التحولات.

1- الإشكالية:

يعرف المجتمع الجزائري اليوم كباقي المجتمعات تحولات كبيرة، تهدد استقراره وتؤدي الى اضطراب مؤسساته، وهو يحاول باستمرار التكيف مع نتائج هذه التحولات للحفاظ على بقائه من جهة، ومسايرة التطور من جهة أخرى. لكن هذا الأمر يستوجب تظافر جهود مختلف المؤسسات والممارسات..

ومن خلال المنطلق الذي يبين العلاقة بين العلوم الاجتماعية والمجتمع، سنحاول من خلال هذه المداخلة إبراز الدور الذي تقوم به هذه العلوم داخل الجامعة الجزائرية باعتبارها مؤسسة فاعلة ومن أولى المؤسسات تأثرا بما يحدث في المجتمع، حيث تمثل حلقة الوصل بينهما، لمعرفة نوعية العلاقة القائمة بينهما من حيث إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع، من اجل الاندماج والتكيف الاجتماعي، وصولا إلى تحقيق التنمية التي ينشدها المجتمع.

لكن واقع الجامعة الجزائرية في هذا المجال يبرز بعض النقائص فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به لإخراج المعرفة من حيزها ونشرها في محيط الخارجي وتقليص المسافة بينهما، من اجل إدماج الطالب في الحياة الوطنية.مما يحول دون إنتاج معرفة سوسيولوجية بالدرجة الأولى تجيب عن القضايا الاجتماعية، وكذا خطاب سوسيولوجي علمي من خلال برامجها التكوينية، فهناك قطيعة بينهما- كمؤسسة اجتماعية- وبين المجتمع، تظهر من خلال وضعية الطالب الذي يجد نفسه بين مجالين متباينين داخل الجامعة وخارجها. وكذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسسة غريبة عنهم وعن اهتماماتهم.

في هذا السياق يمكن أن نتساءل:

هل تلعب العلوم الاجتماعية عندنا نفس الدور الذي لعبته ولا تزال تلعبه مثيلاتها في الجامعات الغربية ؟ وهل هذه العلوم لبنة في طريق البناء والتنمية أو معول هدم يكرس التبعية المعرفية للغرب ؟

2- مدلول العلوم الاجتماعية:

واحدة من علامات تأزم هذه العلوم عندنا هو الغموض الشديد وعدم اتضاح الرؤية حول تعريف هذه العلوم إلى غاية اليوم بين المشتغلين بها، ويمكننا مقاربة العلوم الاجتماعية مقاربة أولية على أنها ذلك الحقل المعرفي الذي يهتم بدراسة الإنسان في تفاعلاته الاجتماعية على مختلف الأصعدة في علاقته مع إنسان آخر أو جماعة أو مؤسسة اودولة، أو حتى في تعامله مع مواردة المادية لأجل صياغة اطر تفسيرية عامة ومجردة تمكننا من الفهم والتنبؤ والتحكم والتوجيه والتكيف.

سب قاموس العلوم الاجتماعية، فان العلوم الإنسانية والاجتماعية هي«مجموع العلوم التي تدرس الإنسان داخل المجتمع، بحيث لا يمكن تصور إنسانا لوحده ولا مجتمع من دون بشر»(1).

والإنسان مدني بطبعه كما يقول ابن خلدون.

ويرى عاطف غيث أن مصطلح العلوم الاجتماعية يطلق على أي نوع من الدراسة التي تهتم بالإنسان والمجتمع، إلا أن المصطلح يشير بمعناه الدقيق أو الضيق إلى تطبيق المناهج العلمية لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة وصور التنظيم التي تمكن الأفراد من العيش معا في المجتمع(2).

وتعرفها موسوعة **ويكيبيديا** Wikipedia بأنها:«تضم مجموعة من الفروع العلمية التي تتناول المظاهر الاجتماعية لمختلف الوقائع الإنسانية»، وهي حسب هذه الموسوعة دائما«تضم جملة من الفروع العلمية التي تجعل الإنسان الذي يعيش في المجتمع موضوعا لها، كما تتناول بالدراسة المجتمع بوصفه نتاجا للعلاقات بين البشر، فالموضوع الحقيقي للعلوم الاجتماعية هو المجتمع. هذا ويشير مفهوم المجتمع بالمعنى البسيط إلى وجود عدد من الأفراد في حالة تفاعل بيني»(3).

بناء على ما سبق ذكره، يتضح أن مجال العلوم الاجتماعية هو العلاقات التي تظهر بين البشر في إطار تجمعاتهم الإنسانية، وكذا النشاط الاجتماعي للإنسان عند تعامله مع البيئة الفيزيائية والحيوية كصانع ومنشئ للخيرات المادية، ومبدع ومصور لإيحاءاتها ودلائلها، وكمنتج ونتاج، وكمؤثر ومتأثر، وكفاعل ومتفاعل مع بيئتها الحضارية والثقافية.

3- العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية:

يميز بعض العلماء بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، في حين أن البعض الآخر لا يرى ذلك، فنحن إزاء موقفين مختلفين.

فالموقف الأول، يرى أن الفصل بين المفهومين غير ذي جدوى، لأنه لا يمكن تصور إنسان خارج المجتمع ولا يوجد مجتمع من دون بشر، ومن بين هؤلاء **كلود ليفي ستراوس**Claude Levi Strauss ،**الذي** يرى بان هناك ترادف بينها، فالتمييز بينهما يكون من الناحية التطبيقية فقط، فالعلوم الاجتماعية تهتم بالمظهر الملموس والمهني للنشاط البشري، في حين ان العلوم الإنسانية تتخذ موقعها خارج أي مجتمع بعينه، أي أنها تدرس المجتمع بغض النظر على وجوده الواقعي في أي رقعة جغرافية ما، وهي تتبع هنا سبيل العلوم الطبيعية، وهي التي تتجاوز المظاهر في مقارباتها للواقع، هادفة بذلك فهم العالم(4).

أما أصحاب **الموقف الثاني** فيرون أن العلوم الإنسانية تدرس الإنسان من حيث كونه إنسان بغض النظر عن انتمائه لمجتمع بعينه، في حين أن العلوم الاجتماعية تدرس الإنسان داخل المجتمع، فتركز على مكانته وأدواره المختلفة داخل المجتمع(5).

ويذهب آخرون إلى أن التمييز بينهما يكون من ناحيتين: إما من ناحية كونها صفة، فالعلوم هي إنسانية واجتماعية، أو من ناحية كونها اسمين: فهناك علوم الإنسان وعلوم المجتمعWikipedia (6).

وبشكل عام، فان التمييز بين العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ضرورة منهجية لتحديد المجالات العلمية التي تدرس الإنسان من حيث أصوله وثقافته وانجازاته،في حين إن العلوم الاجتماعية تضم كل الفروع العلمية التي تدرس نشاطات الإنسان داخل المجتمع سواء تعلق الأمر بالأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التربوية.

4- نشأة وتطور العلوم الاجتماعية(7):

لقد كانت نشأة العلوم الاجتماعية عبر سلسلة من التراكمات الفلسفية ابتداء من الإرهاصات الأولى لحضارات الشرق القديم مرورا بالتراث الفلسفي الإغريقي والإسهامات الرومانية والإسلامية وصولا إلى عصر النهضة الذي استفاد من الإسهامات السابقة، ثم إعطائه لدفعة منهجية قوية لهذه العلوم لينقلها من فلسفة اجتماعية إلى علوم اجتماعية ذات تقنيات منهجية مستقلة طورت التعامل مع الظواهر من مستوى التوصيف إلى مستوى التحليل والتفسير.

فنشأت بذلك مدارس أكاديمية تعددت بتعدد الرؤى لمجال الدراسة من جهة ،أو طبيعة المنهج وتطبيقاته من جهة أخرى، بحيث تشكلت موجات أكاديمية متعاقبة جسدت المستوى الذي بلغته هذه العلوم لدى الغرب كالانتقال من طور الدراسات البنيوية أو النسقية للظواهر في إطار المنهج البنيوي النظمي مرورا بالدراسات الوظيفية الحركية التي تأخذ بعين الاعتبار وظائف البنيات متجاوزة بذلك تحليل أنساقها البنيائية، وصولا إلى الدراسات التفكيكية التي هي في طور التشكل.

ومهما يكن، فان هذه التطورات والتحولات المتعاقبة كانت معبرة عن حركية المجتمعات الغربية، ومسايرة للإشكاليات والظواهر أزمات التي تطرح على مختلف المستويات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، لان تطور المجتمع كما هو معلوم يفرز تناقضات شكاليات تحتاج إلى استيعاب واحتواء لأجل ضمان إنتاج ذلك المجتمع لوسائل نموه وتطوره، من هذا المنطلق لعبت الدراسات الاجتماعية دورا محوريا في عمليات التنمية والمسار البنائي والحضاري للمجتمعات الأوربية، فهي أداة تنظير وبناء وتطوير وتكييف، فما يعرف مثلا عن السياسة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية أنها سياسة تصنعها مخابر الدراسات والأبحاث، فهي سياسة تدور في تلك الأفكار وليس الأشخاص كما هو الحال في دول العالم الثالث، فالسلوك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدى الغرب منطلقاته علمية وتؤطره دوائر علمية وأكاديمية.

ي ذات السياق، ترى **أمينة مساك:** انه رغم محاولات مجتمعنا الجزائري لمسايرة التطورات المختلفة، إلا انه لم يحقق النتائج المرغوبة، نظرا لاستخدام مناهج ونظريات مجتمعات أخرى، لان المناهج والنظريات لا تجدي نفعا في مجتمع لم ينبع منه وله، فكل نظام صمم لمجتمع معين، وفق ثقافة معينة تختلف باختلاف المجتمعات المتباينة في تطورها الحضاري. ن الملاحظ أن النظريات المعتمدة في المجتمع الجزائري من خلال الدروس المحتواة في البرامج الجامعية متجاهلة مسألة الخصوصية، مما يميزها بنزعة لا تاريخية، من خلال إسقاط المحتوى التاريخي للمجتمعات الغربية على مجتمعنا، ويستوجب هذا، النظر في النماذج النظرية الغربية، ومحاولة استقاء نماذج ملائمة من واقع التراث الجزائري(8).

وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال رفض التراث السوسيولوجي العالمي، وانما استعماله بشكل محايد واستبعاد التعامل معه كأي بضاعة أخرى من خلال النقل التكنولوجي، للتحرر من التبعية المتحكمة في ممارساته ومواضيعه. فالعلم شمولي، وأصالة المجتمع تحيا في الظروف الجديدة.

5- العلوم الاجتماعية في البلاد الإسلامية واهم خصائصها :

مع مطلع الاستقلال عملت النخب الحاكمة على بناء الدولة الوطنية وفقا لرؤية تحديثية آلية فرضت سماتها على مختلف مؤسسات المجتمع بما فيها الجامعة كقطاع استراتيجي يفترض أن يتولى مهمة التأطير الاجتماعي لا سيما الدراسات الاجتماعية، ولكن اذا حاولنا استقصاء أهم خصائصها، فإننا نحددها كالآتي:

- **هي علوم لم تكن وليدة النمو الطبيعي لمجتمعاتنا:**

إن النخب التي تولت بناء أنظمة التعليم، لم تكتف بالنقل الحرفي والآلي للمناهج والآليات فحسب، بل حتى المضامين والفلسفات والقيم، خاصة وأننا نفتقر لنخب متخصصة في مستوى المحتوى الإيديولوجي العميق لتلك العلوم، بل ان معظم النخب الأكاديمية التي تولت استحداث كليات العلوم الاجتماعية ترعرعت بين أحضان الجامعات الغربية والأمريكية، فتم استنساخ النمط الغربي منهجيا وموضوعيا وحتى مؤسساتيا.

فالافتراض الأول الذي تفسر به ظاهرة تأزم العلوم الاجتماعية عندنا هو ان مضمونها ما هو الا محاكاة للنموذج الغربي الاوربي ثم الامريكي بعد نهاية الحرب الباردة علما بان هذه الخاصية هي ام المشكلات الأخرى

- **الاهتمامات الدراسية لهذ ه العلوم انعكاس للاشكاليات التي تطرح في الجامعات الغربية:**

ولعل استقراء اولي لدراسات التخرج لهذه الفروع يؤكد هذا الافتراض، فكثير منها تعبير عن الاهتمامات المعرفية والظواهر التي تعرفها الحياة الغربية، لذا كانت بعيدة كل البعد عن هموم وقضايا المجتمع المسلم، واحتياجات البناء والتنمية، والاكثر من ذلك توقف الخطابات التعليمية والابحاث الاكاديمية عند مناقشة مسائل مستهلكة تجاوزها أصحابها كالتمحور حول المقولات السلوكية والبنيوية، في حين إن الجامعات الغربية تجاوزت هذه الأطروحات إلى الدراسات الما بعد سلوكية والتفكيكية المعاصرة وفي أحسن الأحوال التي ترتبط فيها اهتمامات هذه الفروع بقضايا المجتمع ، تكون في اغلبها سطحية لا تمس صلب الأزمة التي تمر بها مجتمعاتنا الإسلامية، او على الأقل تفيدها في المرحلة الي تمر بها وبذلك تحولت إلى علوم اهتمامات تكرس للازمة ولا تعالجها.

- **إشكالية الاقتصار على دراسة ما هو كائن:**

هي من المسلمات المنهجية الأساسية لهذه العلوم حيث تقوم على إقصاء من دائرة بحثها الدراسات التي تبحث فيما ينبغي ان يكون من بنى او مؤسسات او نظم،ويظهر أنها من أكبر المغالطات الإيديولوجية التي غفل عنها الكثير من الدارسين، فبعد صياغة الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جاءت هذه المقولة المنهجية لتؤسس لفكر محافظ يصرف البحث وقصره على تلك الأنماط كمواضيع نهائية وملائمة وعقلانية للبحث، أما الدراسات التي تبحث فيما ينبغي أن يكون فهي دراسات غير علمية او فلسفية مثالية، وهذا تجسيد واضح للمركزية الغربية التي تعتبر غرب اوربا والولايات المتحدة الأمريكية ذروة العملية التطورية الإنسانية، ومن النموذ ج الذي ينبغي محاكاته في عملية التنمية .

لكن من الحكمة أن لا نغفل اجتهادات بعض النخب في جامعاتنا العربية والجزائرية على وجه الخصوص في إطار المساعي الحثيثة لإيجاد تكوين نوعي للطلاب المتمدرسين في هذه العلوم.

- **إشكالية الموضوعية :**

ويقصد بها عدم إسقاط الباحث لرغباته الذاتية وانتماءاته الإيديولوجية في عملية البحث والموضوعية أساس المنهج العلمي، غير أن استبعاد الانتماءات الإيديولوجية يحتاج لضبط ومراجعة، لأنها في الأساس مقولة مستمدة من مسلمة أحدثتها الثورة السلوكية التي تعتبر الممثل المعرفي لمشروع الحداثة في العلوم الاجتماعية حول اللقوس والتي تتجاوز الخصوصيات الحضارية للمجتمعات المحلية على اعتبار ان العلم ليس له حدود أو خصوصية المجتمع الذي يفرز، غير ان تقاليد ما بعد الحداثة زعزعت ه ذا المفهوم وأخذت بالنسبية الثقافية، ولكن وفقا للنظام المعرفي الغربي.

واقع العلوم الاجتماعية عندنا، ما يجعلها محاطة بعديد الإشكالات والتحديات، مما بات يستدعي تظافر جميع الجهود قصد تطعيم هذه العلوم باليات واستراتيجيات تستجيب للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من اجل الانطلاق في بلورة رؤية جديدة للتنمية في بلادنا.

6- العلوم الاجتماعية والتنمية :

يعتبر التعليم وظيفة اجتماعية، يفترض أن يكون إطارات مؤهلة في مختلف مجالات المعرفة والفعل، ويساهم في ترقية المجتمع تكنولوجيا، كما يجب أن يكون عاما في إطار التكوين الثقافي، إضافة إلى احتوائه على مضمون جديد مكيف حسب الحاجة الوطنية، وذلك بإعادة تشكيل سياسة حقيقية للتربية والتكوين العلمي والتقني(9).

إن وجود سياسة حقيقية للتعليم، تمكن ولا شك من تحقيق الأهداف التي يسطرها المجتمع ومواكبة مختلف المتغيرات والمستجدات في شتى الميادين والقطاعات. وصولا إلى تحقيق التنمية المنشودة.

إن التنمية التي نقصدها هنا، هي عملية مجتمعية كاملة ومتكاملة، الإنسان فيها هو هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، ومن هنا يصعب الفصل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، وكل من هذه العوامل يشكل عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد.. ومن اجل تحقيق التنمية التي تهدف إلى تحقيق حياة أفضل للإنسان، فانه لابد وان يكون قادرا على التحكم في بيئته والاستعمال الكامل لمواردها او زيادة كفاءتها.

ومع وضوح هذا الهدف واستقراره من كثرة تكراره، إلا أن الأسئلة التي تطرح نفسها هي كيف يمكن ان نصنع التنمية ونحن نستورد الأدوات والمناهج المعرفية كما نستورد احدث منتجات التكنولوجيا الغربية ؟ .كيف يمكن ان نتخذ موقفا حاسما وإجراءات جديدة من سياسة اقتصادية وعلمية تهدف إلى تبني تكنولوجيا نابعة من ظروف بلادنا وترضي احتياجاتنا المختلفة ؟. كيف يمكن ان نتخطى هذه الفجوة عن طريق إعداد أفراد يمتلكون إمكانيات الابتكار والتجديد وإعادة صياغة الواقع في ضوء الظروف الراهنة واحتياجات المجتمع نفسة ؟.

وبناء على ما سبق، تبرز التحديات التي اشرنا إليها سابقا أمام العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها الجامعية في إعداد المواطن الجزائري الصالح وإيجاد الكوادر المؤهلة القادرة على التفاعل مع متغيرات العصر والانخراط في سياق التنمية.

إذا كان إنتاج العلم البحت جزءا من مسؤلية الجامعة الاجتماعية، فان الجامعة تجد نفسها وجها لوجه أمام التغيرات التكنولوجية لاقتصادية الحادثة في المجتمع والتي تدفع إلى الحاجة لمستويات أعلى من المتعلمين الفنيين، والحاجة إلى المعرفة الجديدة والأفراد المدربين تدريبا عاليا وعلى مستوى من المهارة تتناسب مع التغيرات التكنولوجية الحادثة في العالم(10).

وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق التطور وملاحقة الدول المتقدمة، فان الأمر يقتضي الاهتمام بمواردها البشرية التي تمثل عنصر الوفرة،حيث تبدو الرغبة في تطوير التعليم وتحديثه باعتباره قضية امن الجزائر القومي، من خلال توجيهات القيادة السياسية(فقد أكد على هذا المطلب رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة)، والمناقشات الرسمية في مجلسي الوطني ومجلس الأمة، وكذا آراء المفكرين والخبراء .

وتعد الجامعة من أكثر مؤسسات المجتمع أهمية في التأثير على درجة التقدم في المجتمع وتحقيق التنمية، ويتكون المجتمع الجامعي من قاعدة ة من جماهير الطلاب في العلوم الاجتماعية في مختلف التخصصات الذين هم طلائع الشباب المثقف من مختلف فئات المجتمع، ويعتمد نجاح التعليم في هذه العلوم على مدى ما يتوافر من عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس، وهذه الأخيرة تمثل حجر الزاوية في العملية التكوينية، ولم يعد من المقبول دراسة العلوم الاجتماعية في صومعة بعيدا عن مطالب الحياة بأشكالها المختلفة، بل أصبح التعليم في هذه العلوم أداة رئيسية لتحقيق مطالب المجتمع من المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال مد مختلف مؤسسات المجتمع بالإطارات والكوادر المتخصصة في علم اجتماع التربية، وعلم اجتماع الاتصال، وعلم اجتماع تنظيم وعمل، التربية الخاصة، الإرشاد والتوجيه،

الإعلام والاتصال، علم النفس التربوي، العيادي، المدرسي، الصحة النفسية المدرسية، تنظيم وعمل وغيرها من التخصصات الأكاديمية التي تمكن من إدارة وتسيير مختلف المؤسسات بطريقة علمية ممنهجة، واقتراح الحلول للمشكلات التي تعترض المجتمع.

7- **مفهوم التنمية الاجتماعية :**

في البداية ينبغي التأكيد أن مفهوم التنمية الاجتماعية مثل غيره من المفاهيم الأخرى في علم الاجتماع لا يوجد اتفاق على تعريفه، وعليه فمن الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف جامع مانع لهذا المفهوم، فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يستطع الباحثون الذين أسهموا في الكثير من الملتقيات العلمية التوصل إلى تعريف مبدئي متفق عليه في هذا المجال، وان عدم الاتفاق هذا يعكس على الأقل اختلاف التوجهات الإيديولوجية للباحثين أنفسهم، وعليه فإننا سنحاول استعراض بعض التعاريف التي قال بها الباحثون والمتخصصون وبعض المنظمات الدولية.

يرى **روب Roupp** : أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها، وذلك عن طريق استخدام الموارد البشرية من اجل إعطاء هذا التغيير مظهرا منطقيا**(11)**.

ويرى البعض، بان التنمية الاجتماعية تعني الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي لغ ض تحقيق الأهداف المتوخاة**(12)**.

ويرى البعض الآخر، بان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعني العمليات التي يقوم بها المجتمع لزيادة استخدام رأس المال والخدمات المختلفة بهدف زيادة إنتاج السلع والخدمات التي من شانها أن ترتفع بمستوى المعيشة نتيجة لارتفاع الدخل القومي للمجتمع وارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وما يصاحب كل ذلك من عمليات للتنمية في المجالات الاجتماعية المختلفة ، التي تتجه إلى الارتفاع بمستوى حياة الأفراد اقتصاديا واجتماعيا**(13)**.

إن المجتمع هنا هو أساس النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والأفراد هم أدوات او وسائل تحركها الدولة وفقا لمخططاتها ومشاريعها، من اجل الوصول إلى مستوى لا بأس به من المعيشة لكافة أفراد المجتمع.

وهناك من يعرف التنمية بمفهومها الشامل بأنها: الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات اعلي للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب.. ومن ثم الوصول إلى تحقيق اعلي مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية**(14)**.

بناء على ما تقدم، فان التنمية الاجتماعية لا تعطي الرفاه المادي الأولوية وان لم تهمله، إلا أنها تضع الإنسان وتمتعه بالحرية والمساواة وغيرها من القيم الإنسانية في مصاف الغايات الاسمي، فهي تعد الناس بشرا وليسوا آلات، فالناس وان كانوا أداة التنمية إلا أنهم بوصفهم بشرا، ينبغي أن يكونوا غاياتها، وبذلك تكون التنمية أسلوبا من أساليب النهوض بالمجتمعات، وعلى هذا الأساس فهي لا تعد غرضا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق أغراض معينة يبتغيها المجتمع.

بهذا المفهوم، فان التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم نوع معين من أنواع الخدمات، بل هذه عملية تغيير للأوضاع الاجتماعية القديمة واحلال أوضاع اجتماعية جديدة محلها، أي بمعني آخر تغيير الأبنية الاجتماعية القديمة التي أصبحت غير قادرة على مسايرة أنماط

الحياة العصرية وإقامة أبنية اجتماعية جديدة مختلفة كل الاختلاف عن الأبنية الاجتماعية القديمة، ويتبع ذلك ظهور علاقات وقيم اجتماعه جديدة تحقق لأفراد المجتمع كل ما يصبون إليه من إشباع لحاجاتهم المادية والمعنوية.

إن ذلك يعني أن التنمية الاجتماعية ما هي إلا عملية تغيير لأنماط السلوك والعادات والتقاليد والقيم ضمن حركة إرادية هادفة ومستندة إلى تخطيط علمي مسبق مستمد من دراسات موسعة وشاملة لمعرفة البدائل المناسبة واختيار أمثلها تحقيقا لحياة أفضل.

وبذلك نستطيع القول، إن التنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، وإنما هي تتجاوز ذلك لتصل إلى ير البناء الاجتماعي القائم وإحلال بناء اجتماعي جديد قادر على مسايرة متطلبات العصر الحديث، وقادر على إشباع حاجات ومطالب الأفراد.

نوة القول، فان التنمية الاجتماعية هي عملية إرادية مخططة هادفة وبناءة، تطمح إلى تفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المادية والبشرية، واستنفار جهود الدولة وقطاعها العام والجماهير وقطاعها الخاص، من اجل إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية كالنظم، والمواقف، والقيم، والمعتقدات دون إهمال الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعيشي، أي العمل على توفير كل ما من شانه خدمة الإنسان ورفاهيته ورفع مستواه المادي والروحي حاضرا ومستقبلا. ولا شك أن العلوم الاجتماعية كفرع أكاديمي بمختلف تخصصاته بإمكانه الإسهام في تحقيق هذه المطالب والرقي بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات المتطورة.

يعتبر علم الاجتماع مادة علمية تساهم في التنمية. مما يستوجب الانسجام بين دروس هذا العلم والمشاكل الأساسية للمجتمع، لا من خلال الشعارات والجانب النظري، وإنما من خلال التطبيقات الواقعية، من اجل إنتاج علم سوسيولوجي في بلادنا يتماشى مع الاهتمامات والتطلعات الأساسية للمواطن الجزائري.

وتحتم الضرورة هنا معرفة المختص في علم الاجتماع لخصوصيات مجتمعه، والاهتمام بكل ما يجري داخله بعيدا كل البعد على مختلف التوجهات الإيديولوجية، وبذلك يصبح محركا للبحث في ميدان العلوم الاجتماعية التي تعتبر بدوره من المحركات والمفعلات الأساسية للتنمية الاجتماعية.

تطرق **محمد بشير** في دراسة تندرج ضمن إطار علم الاجتماع المعرفة، او ما يسمى بـ: سوسيولوجية علم الاجتماع الذي يعتبره **بودون** انه الجزء من علم الاجتماع الهادف إلى دراسة الظروف الاجتماعية المساعدة على إنتاج المعرفة، ونشر الأفكار**(15)** الى مضمون البر

نامج الرسمي لعلم الاجتماع الذي عرف طورين أساسيين قبل عملية الإصلاح وبعده وما أحدثه من تغيرات على مستوى علم الاجتماع في جميع التخصصات.

وقد هدف هذا الإصلاح الى تغيير محتوى البرامج، وطرق التدريس من اجل تحديد مواضيع وطرق البحث بطريقة فعالة ومردود اكبر. فهو ليس تلقين مفاهيم فحسب، وإنما تلقين تقنيات لتحويل الواقع الاجتماعي**(16)**.

ويدعم الكاتب قول **بورديو وباسرون** أن المثقفين هم المنتوج الجاهز من الجهاز التعليمي، وأنهم مكلفون بالسهر على هذا المنتوج**(17)**. بين يتكلم عن الأستاذ الذي ينفذ برنامجا مسطرا دون أي تدخل منه، فيفتقد بذلك دوره كمعلم أو مدرس مبدع، ليصبح مجرد موظف، فيكون على حد قوله مثقفا موظفا، أي وكيلا للدولة أو ما يمكن تسميته وكيل التنمية**(18)**.

من خلال تقويم الممارسة السوسيولوجية الحالية لمجتمعنا نجد أنها تابعة للسوسيولوجية الغربية، حيث تأخذ هذه التبعية أشكال التكرار والتقليد، مما يؤدي إلى انحراف قضايا وإشكاليات العالم الغربي داخل البنى الثقافية والاجتماعية لعالمنا.وتتعدد هذه الأشكال وتختلف مع اختلاف التاريخ الاستعماري الذي عرفته بلادنا ومع سياستها الحاضرة ومع تاريخ مؤسساتنا الجامعية ومدى تماسكها(19).

وهكذا يتبين غياب الخصوصية التاريخية لمجتمعنا وما يتصل بها من خصوصيات في مختلف المستويات، مما يستوجب إعادة النظر في مقوماتنا الثقافية وتراثنا، عن طريق تقييمه موضوعيا دون تهميش الرصيد المعلوماتي السوسيولوجي الغربي، بل إضافة ما هو نابع من مقوماتنا، لمحاولة تشخيصها والخروج بنظرية خاصة بنا، هذه النظرية التي يمكن تشبيهها بالقميص الذي ينبغي أن يكون على مقاسنا بالتمام والكمال.

اليوم ، وفي ظل إصلاح منظومة التكوين الجامعي في إطار نظام ل.م.د، تسعى مختلف مؤسسات التكوين الجامعي من جامعات ومراكز جامعية، والمركز الجامعي بالوادي واحدا منها، إلى فتح واستحداث فروع وتخصصات تراعى خصوصية مجتمعنا الجزائري وكذا الظروف الاجتماعية، والاحتياجات الأساسية للمواطن الجزائرية الذي يعيش تعقيدات الحياة المعاصرة، المتطلع إلى حياة أفضل.

جاء في مقدمة عرض التكوين علم اجتماع التربية وفق نظام ل.م.د المعتمد في معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية بالمركز الجامعي الوادي للموسم الجامعي : 2009/2008: في إطار الإصلاحات التي قررتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من اجل ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعية، وتماشيا مع الطلب الاجتماعي في خلق تخصصات في مجالات يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها، يبادر المركز الجامعي بالوادي مساهمة منه وتنفيها لاحتياجات المجتمع الجزائري عامة، وحاملي شهادة البكالوريا الوافدين الجدد إلى المركز الجامعي خاصة، وبالنظر أيضا للتحولات العالمية الجارية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، باقتراح تخصصا أكاديميا في علم اجتماع التربية(20).

إن المشروع السابق، يهدف على المدى الطويل إلى تكوين مجموعة من الإطارات المتخصصة في علم الاجتماع، لتغطية العجز في هذا الفرع على مستوى ولاية الوادي، والطالب بعد التخرج يتمكن من:

- ضيق معارفه حول علم الاجتماع التربوي.
- الوقوف على البنية المفاهيمية *للإشكاليات* التربوية.

ومن ثم بإمكان الخريجين الانخراط في عالم الشغل والعمل في مختلف المؤسسات التربوية، والمؤسسات الاجتماعية(الصحة، لتعليم، الشؤون الاجتماعية، مؤسسات أعادة التربية..

في السداسي الأول من التكوين وبالتحديد من خلال التعرض للوحدات الأساسية(مدخل إلى علم الاجتماع،مدخل إلى علم النفس، مدخل إلى الفلسفة، مدخل إلى علم المعلومات والوثائق)، يتمكن الطالب من الوقوف على:

- أهم المنطلقات الأساسية لعلم الاجتماع، وإدراك أهم مجالاته، موضوعاته، مناهجه، نظرياته، علاقته بالعلوم الأخرى.
- على أهم مجالات علم النفس ، علاقته بالعلوم الأخرى، مناهجه ومدارسه.
- على أهم منطلقات الفلسفة باعتبارها أم العلوم.
- أهم وسائط المعلومات، وتقريبه من التطورات المتسارعة في عالم الإعلام والاتصال.

وفي السداسي الثاني من التكوين، ومن خلال التعرض لوحدات التعليم الأساسية، يتمكن الطالب من:

- الوقوف على أهم منطلقات الفلسفة باعتبارها أم العلوم.
- التعرف على أهم مجالات علوم التربية، مناهجها، نظرياتها وأهدافها.
- التعرف على ماهية الارطفونيا ، واهم أسسها، وكيفية تشخيص اضطرابات النطق وعلاجها.

- إدراك ميادين علم السكان، اهتماماته، وعلاقته بعلم الاجتماع.

وفي السداسي الثالث من التكوين، يتمكن الطالب من :

- أهم ميادين ومجالات علم الاجتماع أو حقول علم الاجتماع كما يصطلح على تسميتها.
- التعرف على مجال علم النفس الاجتماعي، وظيفته، ودوره في تنظيم العلاقات الاجتماعية
- التعرف على مجالات الاتثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
- التعرف على أهم مدارس علم الاجتماع المعاصر، اتجاهاته، وبعض رواد هذا العلم واسهاماتهم في بناء المجتمع.

وفي السداسي الرابع من التكوين، يتمكن الطالب من:

- التعرف على أهم ميادين علم الاجتماع
- التعرف على مجال علم النفس الاجتماعي، وظيفته، ودوره في تنظيم العلاقات الاجتماعية.
- التعرف على مجالات الاتثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
- التعرف على أهم مدارس علم الاجتماع المعاصر، اتجاهاته، وبعض رواد هذا العلم واسهاماتهم في بناء المجتمع.

ولما يتخصص الطالب في السنة الثالثة، في السداسي الخامس، فانه يتمكن من:

- الوقوف على أهم مجالات وموضوعات علم اجتماع التربية، ودوره في تنظيم وتطوير مجالات التربية في المجتمع لتحقيق تنمية تربوية جتماعية ان صح هذا التعبير.
- الوقوف على الخلفية التاريخية والمعرفية لعلوم التربية واهم نظرياتها، واسهاماتها في خدمة المجتمع وتطويره.
- التعرف على أهمية علم النفس التربوي في إنجاح العملية التربوية، انطلاقا من البديهية التي يقوم عليها هذا العلم، والتي مفادها: إن المعرفة الواسعة والمعمقة للطفل هي أساس نجاح العملية التربوية. ومن ثم التمكن من التحليل والنقد والدراسة العلمية للمؤسسات والأنظمة التربوية.

وفي السداسي السادس والأخير من التكوين، يتمكن الطالب من :

- الوقوف على أهم مجالات وموضوعات علم الاجتماع التربوي، ودوره في تنظيم وتطوير مجالات التربية في المجتمع.
- المقارنة بين الأنظمة التربوية المختلفة للاستفادة من تجارب الآخرين في ميدان التربية.
- إدراك إسهامات علم النفس التربوي في تطوير الممارسة التربوية وتفعيلها في إطار متغيرات العصر.
- التحليل والنقد والدراسة العلمية لمختلف مشكلات التربية والتكوين في الجزائر.

إذا نظرنا إلى التنمية على أساس أنها زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وإذا نظرنا لها على أساس أنها تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف، وإذا نظرنا لها على أساس كونها تزايد في النمو للحاق بالركب الحضاري، فمن دون شك أن العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية اليوم ومنها علم اجتماع التربية على سبيل المثال لا الحصر، قادرة على تحقيق كل هذه المطالب، شريطة إيجاد تكوين نوعي للطلاب المتمدرسين في مختلف فروع هذه العلوم، لتخريج الاطارت والكوادر المؤهلة القادرة على دفع عجلة التنمية وتحريكها صوب الحضارة إن صح هذا التعبير.

خلاصة :

تعد العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية على اختلاف فروعها وتخصصاتها من المفعلات الأساسية لعملية التنمية الاجتماعية في بلادنا، مما يستوجب الانسجام بين المضامين التعليمية والقضايا الأساسية للمجتمع، لا من الجانب النظري التنظيري، وإنما من خلال

الممارسات والتطبيقات الواقعية، من اجل إيجاد علوم اجتماعية تتماشى مع اهتماماتنا وتطلعاتنا، ولا يتأتى هذا المطلب إلا بتطعيم هذه العلوم بقيم مجتمعنا واهتماماته الكبرى في الحياة، أثناء بناء برامج التكوين الرسمية، ومن خلال إعداد عروض التكويـــن.

ويمكن التأكيـــد في نهاية هذه الورقة على النقاط الآتية :

- إن تحديد الإستراتيجية للتعليم في العلوم الاجتماعية أمر يتطلب التخطيط السليم والوضوح في تحديد المفاهيم والأهداف المرتبطة لواقع لإمكانية التحقيق مع الواقعية في النظر لتحقيق الأهداف المسطرة.
- ينبغي أن تتضمن الرسالة التي تحملها العلوم الاجتماعية إعادة التشكيل المعرفي القيمي للمجتمع الجزائري بأصالته وتاريخه العريق، بذلك حتى تصير هذه القيم أكثر ملائمة لمتطلبات التنمية.
- ضرورة ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تشجيع الطلاب على البحث العلمي الميداني وتثمين جهودهم بشتى الطرائق البيداغوجية المتاحة، وتشجيع التربصات والخرجات العلمية، وذلك على اعتبار أن الوظيفة الأساسية للجامعة، هي خدمة المجتمع والسعي إلى التنمية الشاملة المستدامة.

الهوامـش :

1- زمام نور الدين: دروس حول العلوم الاجتماعية- 2010/12/10 . في الموقع :
Knol.google.com/≠sclient=psy-ab&ht
2- زمام نور الدين : المرجع نفسه
3- زمام نور الدين : المرجع نفسه
4- زمام نور الدين : المرجع نفسه
5- زمام نور الدين : المرجع نفسه
6- زمام نور الدين : المرجع نفسه
7- ياسين حلاسة : العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية وسيادة منطق الاجترار- كلية العلوم السياسية نموذجا- 2011/12/11. في الموقع: www.chihab.net/modules.php?name=News
8- أمينة مساك: علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي، مجلة دراسات اجتماعية وتربوية،العدد الرابع، جانفي 2009، منشورات مخبر : المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر- بسكرة(كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية).ص:93.
9- Malika Tefiani.Universite et nouvelles technologies en Algerie.Geneve-Afrique,vol28,N02,1990,p112
10- نادية جمال الدين: التعليم الجامعي والأمن القومي، مجلة الوحدة، العدد 72، سبتمبر 1990، صفر1411هـ، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المملكة المغربية، ص: 65.
11- عبد الرزاق الهيتي: التنمية الاجتماعية مع بعض المفاهيم القريبة- 2008/05/26. في الموقع:
www.ejtemay.com/showthread.php? T=8270
12- عبد الرزاق الهيتي : المرجع نفسة
13- عبد الرزاق الهيتي : المرجع نفسة

14- عبد الرزاق الهيتي : المرجع نفسة

15- من الخطاب الافتتاحي، مجلة الجامعة، رقم01. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1975، ص ص19.20. نقلا عن محمد بشير، مدخل لدراسة علم الاجتماع ما بين1972-1982، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1994،ص03.

16- إصلاح التعليم في الجزائر، مجلة تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،1977،ص35، نقلا عن محمد بشير، مرجع سابق،ص17.

17- Bourdieu(p):Passeron(cl).La reproduction.Paris:Ed.Minuit,1970,p230 نقلا عن أمينة مساك: مرجع سابق، ص111.

18- Jagloul(A).In Algerie Actualite N 846. Du 7au13 Janvier 1992. نقلا عن محمد بشير، مرجع سابق، ص24.

19- علي الكنز: المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي . عن أمينة مساك، مرجع سابق، ص114.

عرض تكوين ليسانس علم اجتماع التربية وفق نظام ل.م.د، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، الموسم الجامعي: 2009/2008، ص: 08.